صحفي عقده في تل ابيب ، ان جزءا من هذا المبلغ سيغطى بواسطة فرض ضريبة القيمة الاضافية خلال هذه السنة ، والجزء الاخر بواسطة تقليص ميزانية الدولة (معاريف ، ٧٥/٦/١٢) . ولكن يبدو ان المشكلة اكثر تعقيدا ، اذ اعلن المدير العام الجديد لوزارة المالية ارنون غفني ، انه يتوقع ازدياد مبالغ النقد المتداول بين الجمهور بمبلغ ٤ر٢٥ مليار ليرة ، على النحو التالي : ٥ر١ مليار ليرة نتيجة الاصلاح في الضرائب المباشرة ، ٥ر١ مليار ليرة نتيجة للزيادة في الميزانية الاصلية و١ر٢٥ مليار ليرة نتيجة التأخير في جباية الضرائب وتحويل مبالغ الى السلطات المحلية . وبحسب رأيه « ينبغي تغطية جزء من هذه الاموال بواسطة تقليص الميزانية والجزء الاخر بواسطة زيادة الدخل » بعد فرض ضريبة القيمة الاضافية (في حديث مع ابراهام كوشنير — دافار ، ٧٥/٦/٦). وهذا ما اعلنه ايضا المسؤول عن مداخيل الدولة موشي نويدرفر (في مقابلة مع يديعوت احرونوت ، ٧٥/٦/١٣) .

ولكن يبدو ، من ناحية ثانية ، انه بالرغم من ان الجميع يدعو الى تقليص الميزانية العامة فان هناك ضغوطا ائتلافية شديدة تحول دون ذلك ، خاصة عندما يتعلق الامر بميزانية الدفاع ، والدليل على ذلك زيادة هذه الميزانية في جلسة مشتركة للجنتي المالية والخارجية والامن في الكنيست ، بنصف مليار ليرة ، بعد الاعلان عن تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بيوم واحد . وخلال تلك الجلسة قدم ٣ نواب (من المفدال) اقتراحا لاضافة نصف مليار ليرة لميزانية الدفاع ، زيادة على اقتراح الحكومة في الميزانية الاصلية (٤ر٢٢ مليار ليرة) . وقد حظي هذا الاقتراح بأغلبية اثناء التصويت (دافار ، ٧٥/٦/١٨) ، الامر الذي اثار عاصفة شديدة بين اعضاء الائتلاف الحكومي .

لذلك فان الدعوة الى تقليص الميزانية تبقى محدودة ، خاصة وان الميزانيات الاخرى ، وأولها تلك المتعلقة بالاوضاع الاجتماعية ، قد تعرضت للتقليص خلال تقديم مشروع الميزانية الجديدة لهذه السنة (انظر « قضايا اسرائيلية » ، عدد ٦ (١٣) ، ٧٥/٣/٢٠ ، ص ٢٠١ — ٢١٢) .

الناحية الاجتماعية في الاصلاح الضريبي

يظهر من خلال ما ذكرنا ، ان الاهمية الاقتصادية للاصلاح الضريبي ، المتمثلة بانخفاض نسبة الضرائب التي يدفعها الاسرائيليون ، محدودة « لان دولة اسرائيل لا تستطيع ان تسمح لنفسها بمتعة تخفيض الضرائب ، وما ستخسره في الضرائب المباشرة ستحصله من الضرائب غير المباشرة » (دوف غنجوفسكي — يديعوت احرونوت ، ٧٥/٦/١٣) . لذلك تقتصر الاهمية الاساسية لهذا الاصلاح ، على المجال الاجتماعي والاخلاقي ، خاصة بعد ان ادت الضرائب الباهظة التي يدفعها الاسرائيليون الى لجوء بعضهم الى الغش والخداع للتخلص من جزء من هذا العبء ، وذلك بتقديم كشوفات كاذبة الى دوائر الضريبة ، والبحث عن مصادر دخل وهمية تكون معفية من الضرائب ، وما الى ذلك من اساليب اكتشفها الاسرائيليون خلال الوقت ، وكلفت خزينة اسرائيل خسارة مبالغ باهظة ، تقدر بمليارات خلال السنين ، حسب اعتراف وزير المالية نفسه . وقد قدمت لجنة بن — شاحار توصيات مفصلة بهذا الشأن لتعميق جباية الضرائب والقضاء على هذه الظواهر .

المطالبة بتمديد اتفاقات العمل وتحديد علاوة غلاء المعيشة

سينتهي في مطلع شهر تموز سريان مفعول اتفاقات العمل التي مددت بعد الاجراءات الاقتصادية في شهر تشرين الثاني الماضي . وقد طالبت وزارة المالية في ذلك الحين بتمديدها سنة كاملة حتى نهاية ١٩٧٥ ، الا ان الهستدروت أصرت على تمديدها حتى منتصف هذه السنة فقط، بينما تطالب الحكومة الان باعادة تمديدها . ويبدو ان هناك اتفاقا بين الحكومة والهستدروت بهذا الشأن « اذ أشار زعماء الهستدروت الى استعدادهم للموافقة على تمديد اتفاقات الاجور حتى شهر كانون الثاني المقبل ، اذا نفذ الاصلاح في الضرائب المباشرة » (اريئيل فانيشتاين — معاريف ، ٧٥/٦/٦) .

أما بالنسبة لوضع علاوة غلاء المعيشة المستحقة في اول شهر تموز ايضا ، فقد عينت وزارة المالية لجنة من الخبراء ، برئاسة دكتور تسفي زوسمان من بنك اسرائيل ، لبحث هذه المسألة ودراسة امكانية دفع جزء من هذه العلاوة . ويجدر بالذكر ان علاوة غلاء المعيشة هذه ستكون خاضعة للضريبة حسب الاصلاح الجديد ، في حال تطبيقه .